الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

إتفاقيات الجات وآثرها على
الاقتصادى المصرى
(بعد جولة أوروجواى)

ورقة مقدمه من

معتصم راشد
مركز التعاون الأوروبى العربى

د. حاتم عبدالكريم
كلية الحقوق - جامعة طنطا

مقدمة

[١] سمات التطورات الدولية المعاصرة :

يؤكد التحليل الواقعى لطبيعة الاقتصاد المصرى أنه يدخل فى عداد الاقتصاديات النامية التى تتسم بانفتاحها على الاقتصاد العالمى فى مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للواردات .

ومن ثم فان التطورات العالمية – الاقتصادية وغيرها – لها تأثيراتها المباشرة على الاقتصاد المصرى، سواء كانت تلك التأثيرات إيجابية أو سلبية. وفى ظل ذلك لا يمكن تجاهل هذه التطورات نتيجة لوجود تلك التأثيرات المباشرة .

وبالبناء على ذلك ، يكون من اللازم إلقاء بعض الضوء على توجهات التطورات الدولية المعاصرة بايجاز [١] .

- فمن جهة ، نجد أن صراع القوتين العظمتين، قد انتهى إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية – إلى حد كبير– بالساحة الدولية سياسياً وعسكرياً. وقد ساعدها ذلك على التأثير المباشر فى شكل وموضوع النظام الدولى المعاصر. وعلى الرغم من ذلك فما زالت هناك مساحة استراتيچية وسياسية – ضاقت أو اتسعت – تسمح بحرية الحركة لعدد من الدول – ومنها مصر – نظراً لطبيعة أوضاع هذه الدول وطبيعة أوضاع المناطق التى تقع فيها، فضلاً عن مساحة اقتصادية متزايدة بشدة نتجت عن ظهور قوى اقتصادية جديدة (النمور الأسيوية بعد اليابان) .

- ومن جهة أخرى، نجد أن هناك اتجاها متزايداً نحو التكتل الاقتصادى للاستفادة بالتطورات التكنولوچية الهائلة حيث أن الاقتصادات الصغيرة تجد كثيراً من نتائج الاستفادة بهذه التكنولوچيا، بل وقد تعجز أصلاً عن الحصول على الكم والنوع المناسب منها نتيجة لنقص الامكانات التمويلية.

- ومن جهة ثالثة ، فقد تنامى دور الشركات عبر القومية، وتضخمت أرباحها، واتسعت أسواقها وتعاظم نفوذها فى التجارة الدولية : حيث تسيطر على ٨٠٪ من تجارة السلع

الأولية، وعلى جانب هام من السلع الصناعية، وتحتكر السلع ذات التطور التكنولوچى، وتقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولى بل وتهيمن عليه إلى أكبر حد.

- ومن جهة رابعة ، فقد تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر فى تعميم برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الدول النامية (بتحرير آليات السوق وإطلاق حرية المنافسة الاقتصادية).

- وأخيرا ... تدويل بعض المشكلات الاقتصادية، والتوجه العالمى لتنسيق معالجتها، مثل : الفقر والسكان والتنمية البشرية وتلوث البيئة .....الخ.

* وكما يتضح من هذا الاستعراض، يصبح من المؤكد وجود اتجاه كبير يسير نحو عالمية النظام الاقتصادى الدولى تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية أساساً، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) ، والشركات عبر القومية صاحبة المصلحة فى ذلك . وفى نفس الوقت وجود مساحات استراتيچية سياسية واقتصادية متزايدة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً (حتى وإن كان ذلك فى الأمد المتوسط و/ أو الطويل) على الساحة الدولية .

* وانبثق من ذلك الاتجاه نحو عالمية التجارة الحرة من خلال الجات.

* ومازلنا نشهد على الصعيد الدولى وجود العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية الاقليمية التى تتسق إلى درجة كبيرة مع التوجه إلى عالمية التجارة الحرة، حيث أنها تقفز فوق مفهوم الدولة إلى مفهوم الاقليم. ومن ثم فهذه التكتلات تعتبر خطوة نحو العالمية المطلوبة للتجارة الحرة بين دول العالم.

ولعل أشهر هذه التكتلات تكتل " الاتحاد الأوروبى "، والذى اشتهر باسم السوق الأوروبية المشتركة ... وفى ظل مصالح هذه المجموعة من دول غرب أوروبا، فقد ظهرت فى الأونة الأخيرة بعض الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية (خاصة فى إطار مفاوضات جولة أوروجواى الأخيرة ، والتى تزعمت فيها فرنسا - ينزعتها الاستقلالية - الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول المجموعة).

* * *

وتدور هذه الدراسة حول جزئية محددة تتعلق بوضع الاقتصاد المصرى فى ظل نتائج جولة أوروجواى الأخير ، وما أسفرت عنه من اتفاقات يبدأ تنفيذها من أول يناير ١٩٩٥ .

وسوف نتعرض لهذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى فصلين :

- **الفصل الأول** : الجات ، وجولة أوروجواى (١٩٩٣/٨٦).
- **الفصل الثانى** : أوضاع الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقات جولة أوروجواى .
- خاتمة وتوصيات .

الفصل الأول

الجات ... وجولة أوروجواى (٨٦ - ١٩٩٣)

مقدمة : (٢)

تأسست الجات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عقب قيام ٢٣ دولة – منها ١١ دولة نامية – بإعداد مسودة ميثاق لمنظمة تجارة دولية I.T.O تكون إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة . وقد استهدف بهذا الميثاق ليس مجرد إقامة نظام تجارى عالمى فحسب، بل أيضا وضع قواعد اتفاقات للعمالة والسلع، ولقيود ممارسة الأعمال، والاستثمار الدولى والخدمات. ولقد شملت جولة المفاوضات الأولى (فى عام ١٩٤٦) بين الدول المؤسسة حوالى خمس حجم التجارة العالمية، وأسفرت عن تعديلات فى التعريفات الجمركية تحقق ١٠ بليون دولار أمريكى ... وهذه القواعد والتنظيم للتعريفات الجمركية عرفت فيما بعد باسم: " الاتفاق العام للتعريفات والتجارة) General Agreement on Tariffs and Trade " واختصارها G.A.T.T. أى الجات ... واكتسبت قوتها فى العمل من يناير ١٩٤٨.

وتستهدف الجات وضع إطار قانونى ينظم النظام التجارى الدولى بما يضمن استقرار الأسواق الخارجية بعيداً عن التيارات السياسية، والتحرير الكامل للتجارة الخارجية تدريجيا بمالا يتعارض مع التنمية الاقتصادية .

فهى رباط اتفاقى بين ١١٧ دولة – حالياً – يستهدف تحقيق بيئة أمنة ومستقره لتأمين التجارة الدولية لمجتمع الأعمال، واستمرارية لتحرير التجارة حيث يمكن للاستثمار، وخلق الوظائف، والتجارة أن تنمو وتزدهر، بما يؤدى – بالتالى إلى نمو وتنمية اقتصادية عالمية.

وهكذا ، فان أعضاء الجات يعتبر كل منهم طرفا فى عقد. وكذلك فان العلاقات فيما بينهم و/ أو مع الجات تتسم بتوازن مثالى بين حقوقهم ومزايا عضويتهم وبين التزاماتهم.

- وتعمل الجات من خلال ثلاث وسائل :

١- مجموعة قواعد اتفاقية متعددة الأطراف تحكم السلوك التجارى للحكومات، وتقدم (قواعد الطريق) للتجارة .

والسلعة النظيرة المستوردة من دولة عضو فى الجات، داخل السوق المحلى ٠ وهو مايفضى إلى ما يمكن أن نطلق عليه : (معاملة قومية لكل سلع الدول الأعضاء المتناظرة)٠

[ب] **الاقتصار على الحماية التعريفية :**

إذ أن الجات لم تحرم حماية الصناعات المحلية، ولكن المبدأ القاعدى الثانى لها ينصرف إلى أن مثل هذه الحماية يتعين أن تكون أساساً من خلال التعريفة الجمركية فحسب، وليس من خلال أية معايير أو قيود تجارية ٠

ولعل من أهم ما يستهدفه هذا المبدأ أنه يجعل هذه الحماية واضحة ومعروفة (مبدأ اليقين)، كما يستهدف خفض أسباب تشوهات التجارة لأدنى حد [٣].

[جـ] **القواعد الثابتة للتجارة :**

تستهدف الجات خلق قواعد ثابته ويمكن التنبؤ بها للتجارة، وقد أمكن تحقيق ذلك جزئيا من خلال ما تجرى عليه الجات من ربط لمعدلات التعريفة الجمركية الذى يتم من خلال المفاوضات فيما بين الدول المتعاقدة ٠

وبنود التعريفة الجمركية التى يتم ربط معدلاتها توضع فى قوائم لكل دولة (جداول تعريفة جمركية) وتشكل جزءا مكملاً للاتفاق العام ٠

وعلى الرغم من وجود نص يسمح باعادة التفاوض حول بنود التعريفة الجمركية التى تم الارتباط بها، إلا أن الجات لا تشجع أية ردة نحو زيادة التعريفة الجمركية، ولكن يمكن التعويض عنها بناء على طلب ٠

[د] **تشجيع المنافسة الحرة :**

كما ذكرنا، فان الجات ما زالت تسمح – فى حالات معينة – باستثناءات فى التعريفة الجمركية وفى الحماية ، و[illegible] لا يمكن أن توصف : بأنها منظمة للتجارة الحرة (حتى وان كان الاستثناء فى ظروف معينة كما بينا) رغم أن البعض يصفها أحيانا بذلك. وهى فى الحقيقة، أكثر اهتماما بالمنافسة المفتوحة العادلة غير المشوهة. إذ أن الكثير من عملها يركز على الدعم والأغراق كأمثلة تعترض طريق هذه المنافسة ٠

فلقد وضعت الجات مجموعة قواعد لمكافحة الأغراق تسمى " كود مكافحة الأغـــراق " "ANTI-DUMPING CODE حيث تلتزم الحكومات بالاستجابة لهذه القواعد فى أسواقها المحلية. وكذلك ، فإنه حينما يتضح وجود دعم للصادرات أو السلع المحلية، فإن الجات لها حق مراجعة هذا الدعم .

وفى نفس الوقت ، فإن الجات قد وضعت نظماً تستخدم كتعريفة مضادة لتفادى آثار الدعم الذى قد تمنحه دولة ما لسلعها فى الداخل أو فى الخارج .

أما بالنسبة لباقى التشوهات فى المنافسة العالمية فقد وضعت فى الاعتبار إبان جولة أوروجواى .

هـ- القيود الكمية على الواردات :

يعتبر التحريم العام للقيود الكمية نصاً قاعدياً فى الجات التى تأسست أصلاً فى وقت كانت مثل هذه القيود شائعة فيه، بل وربما كانت هى المعوق الوحيد أمام التجارة الدولية.

والآن، نجد أن هذه القيود الكمية أقل شيوعا فى الدول المتقدمة، ولكنها – مع ذلك – تؤثر على التجارة فى السلع الزراعية والمنسوجات والصلب ومنتجات أخرى معينة يمثل الكثير منها صادرات هامة للدول النامية .

والاستثناء الرئيسى – فى القواعد العامة للجات ضد القيود الكمية – يقصر استخدامها على حالة وجود صعوبات فى ميزان المدفوعات(٤)، وحتى فى هذه الحالة، فيجب ألا تطبق هذه القيود بحد أكبر من ضرورات حماية ميزان المدفوعات، ويتعين الاقلال منها تدريجيا واستبعادها فور انتهاء الاحتياج إليها .

ولقد أجازت المادة ١٨ (من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة) للدول النامية أن تقرر قيوداً كمية لمنع الاستنزاف المفرط لاحتياطياتها من العملات الأجنبية، والذى يكون سببه الطلب على الواردات الناشىء عن عملية التنمية، أو لأنها تؤسس أو تتوسع فى الانتاج المحلى.

وتجرى الجات مشاورات منتظمة مع الدول لخفض القيود الرئيسية والمتشددة على الواردات لأسباب تتعلق بموازين مدفوعاتها .

وفى جميع الأحوال، فانه متى كان مسموحاً بوجود قيود كمية فيتعين أن تطبق دون ثمة تفرقة أو تمييز فى المعاملة بين الدول الأعضاء (المادة ١٣ من الاتفاق العام)٠

[و] التحلل، واجراءات الطوارىء الممكنة :

تتضمن الجات إجراءات للتخلى (أو الترك) تنظمها المادة ٢٥ منها، وهى تسرى حينما تحاول دولة ما التحلل من التزامات معينة فى الجات بسبب مقتضيات ظروف اقتصادها أو تجارتها٠ وقد طبقت على الولايات المتحدة – مثلاً – فيما يتعلق بانجاز بعض السياسات الزراعية التى قد تتعارض مع الجات ٠

ومن الملاحظ أيضا، أن الحكومات قد يتولد لديها الاحساس بأنه لا خيار لها سوى منح حماية مؤقته لصناعاتها المحلية من الواردات الأجنبية٠ ولقد أجازت المادة ١٩ من الجات مثل هذا الأجراء، ولكن فى ظروف محددة على سبيل الحصر بدقة متناهية فى تلك المادة. إذ يمكن للعضو فرض بعض القيود على الواردات ، أو تعريفة جمركية خاصة على المنتجات التى تستورد بشكل متزايد وعلى وجه يمكن أن يسبب ضرراً جسيماً للمنتج المحلى المنافس ٠

وإزاء توجه العديد من الأطراف المتعاقدة فى الجات – فى السنوات الأخيرة – نحو عقد اتفاقات ثنائية تميزية لتفادى الأنظمة المنصوص عليها فى المادة ١٩ من الجات، فقد طرح هذا الموضوع كأحد بنود جولة أوروجواى ٠

[ز] ترتيبات التجارة الاقليمية :

تأسست فى العديد من أجزاء العالم ترتيبات للتجارة الإقليمية ٠ ويقصد بها موافقة مجموعة من الدول على إلغاء أو خفض العوائق والحواجز ضد الواردات من دولة منها إلى أخرى ٠

ولقد أكد الجات – فى المادة ٢٤ منه – قيمة وأهمية التكامل والتقارب بين الاقتصادات القومية من خلال التجارة الحرة ٠ ولذلك ، فقد سمح بمثل هذه التكتلات كاستثناء من القاعدة العامة الخاصة بتعميم شرط (الدولة الأكثر رعاية) بين كل أعضاء الجات٠ وتعنى القواعد الواردة فى هذه المادة بتأكيد أن هذه الترتيبات الأقليمية تسهل وتيسر التجارة بين الدول المعنية بشرط عدم زيادة الحواجز التجارية مع الدول الأعضاء خارج هذه الترتيبات أو التفرقة فيما بينهم ٠

ووفقا لشروط المادة ٢٤ سالفة الذكر، فان التكتلات التجارية الاقليمية يمكن أن تكون فى شكل إتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة. وفى الحالتين ، فان الرسوم وغيرها من الحواجز الأساسية المفروضة على كل التجارة فيما بين دول هذه التكتلات يتعين تحريكها وتخفيفها. وبالنسبة للمنطقة الحرة – فى هذه التكتلات – يكون لكل دولة الحق فى التمسك بسياستها التجارية الخارجية – بما فى ذلك تعريفتها الجمركية – فى مواجهة الدول غير الأعضاء فى هذا التكتل. وتتبنى الاتحادات الجمركية تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة الدول غير الأعضاء فى هذه الاتحادات .

ولكن – من جانب أخر – يتعين ألا تكون الرسوم الجمركية أو النظم المؤثرة على تجارة الدول الأعضاء فى التكتل مع الدول غير الأعضاء أكثر تقييداً مما كانت عليه قبل قيام التكتل.

[ح] الأوضاع والشروط الخاصة بالدول النامية :

تضم الجات بين أعضائها حوالى الثلثين (٢/٣) من الدول التى تسير فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ، فضلاً عن التيار الدائم للأنضمام للجات من الدول النامية.

ونتيجة لذلك، فقد أضيف فى عام ١٩٦٥ فصل جديد للاتفاق العام هو الفصل الرابع. وهناك ثلاث مواد جديدة تحث الدول الصناعية على مساعدة الدول النامية.

ويتضمن الفصل الرابع من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة الاعتراف باحتياج الدول النامية إلى شروط تفضيلية كى تنفذ إلى الأسواق العالمية بمنتجاتها، وبأن الدول المتقدمة عليها الامتناع عن خلق حواجز وعوائق جديدة فى مواجهة صادرات الدول الأقل نمواً من المواد الأولية وغيرها ذات الأهمية الخاصة لتلك الدول . ولقد أبدت الدول المتقدمة أيضا بأنها لا تتوقع تبادل التعهدات التى التزمت بها فى المفاوضات لخفض أو تحريك التعريفة الجمركية وغيرها من الحواجز فى تجارتها مع الدول النامية ، وبمعنى آخر فان الدول الصناعية تتعهد بالقيام بذلك دون أن يفرض على الدول النامية أى تعهد فى المقابل .

ولقد أتخذ قرار فى عام ١٩٧٩– قرب نهاية جولة طوكيو – بمعاملة مختلفة وأكثر تفضيلاً للدول النامية دون إخلال بكونها شريك كامل فى الجات له كافة الحقوق ، وباعتبارها تمثل كيانا قانونيا دائما فى نظام التجارة الدولية. ويتضمن هذا القرار نصوصاً تحتوى على قواعد قانونية دائمة لمد النظام العام للأفضليات †(GSP) من الدول المتقدمة إلى الدول النامية(٥)، ويشمل

أيضا معاملة تجارية خاصة للدول الأقل نمواً.

[ط] **استثناء المنسوجات والملابس :**

تم تنظيم أغلب التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس فى اتفاق عام ١٩٧٤ (MFA) الذى يعد استثناء من النظم العادية للجات . والترتيبات التى تم الاتفاق عليها فى عام ١٩٧٤ تتضمن التزام الدول الصناعية بانشاء حصص للواردات من المنسوجات والملابس من الدول النامية المنافسة. ولقد تم مد العمل بهذه الترتيبات منذ عام ١٩٧٤ عدة مرات، ويشترك فيها حوالى ٤١ دولة وإقليم (٦).

ومن حيث المبدأ ، فان هذه الترتيبات تعنى بالتوفيق بين مصالح الدول المصدرة والدول المستوردة من خلال السماح بامتداد وتحرير التجارة بتجنب تمزيق الأسواق.

ولقد سعت جولة أوروجواى لتأكيد التكامل النهائى فى قطاع المنسوجات والملابس فى إطار الجات لإنهاء وضعها بصفتها استثناء من أحكامه .

جولة اوروجواى

(١٩٨٦ - ١٩٩٣)

- فى سبتمبر ١٩٨٦، اتخذ وزراء التجارة إبان إجتماعهم فى مدينة PUNTA DEL ESTE فى أوروجواى قراراً بالبدء فى جولة أورجواى . وقد بين الاعلان الصادر عنهم أن اتجاهات هذه الجولة تستهدف تغطية قسمين :

- القسم الأول :

تغطى المفاوضات تجارة السلع لمزيد من تحريرها وتوسعة التجارة الدولية فيها، وتقوية دور الجات ، ودعم نظام التجارة متعددة الأطراف، وزيادة مسئوليات وسلطات الجات لحماية البيئة الاقتصادية الدولية، وتشجيع التعاون لتقوية العلاقات الداخلية بين التجارة والسياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق النمو والتنمية .

- القسم الثانى :

ويستهدف وضع إطار موضوعى جديد لقواعد التجارة فى الخدمات.

- وتعتبر مفاوضات أوروجواى الجولة الثامنة من مفاوضات الجات(٧). وقد أسفرت هذه الجولة عن حوالى ٢٨ إتفاقا فضلا عن العديد من القرارات والاعلانات والترتيبات فى مختلف المجالات ووصل عدد الدول الأعضاء التى شاركت فيها إلى ١١٧ دولة عضواً منها حوالى ٨٧ دولة نامية. ولقد تم التوقيع على الوثائق النهائية لهذه الجولة فى مدينة مراكش بالمغرب فى مارس ١٩٩٤ ، وبدأت برلمانات الدول الأعضاء فى التصديق عليها. وتحدد أول يناير ١٩٩٥ موعداً للبدء فى تطبيقها وتنفيذها .

ومن الأهمية بمكان - فى نظرنا - قبل التطرق إلى أهم التوجهات الرئيسية لما انتهت إليه جولة أوروجواى ، أن نطرح بعض الظروف والاعتبارات الهامة التى اقترنت بمفاوضات هذه الجولة:

- إذ أن هذه الجولة قد طرحت بناء على طلب الولايات المتحدة الامريكية - التى استعدت لها جيداً - نظراً لبعض الأوضاع الخاصة بها أساساً، والتى تتمثل فى عدة أخطار ومعوقات تواجة الاقتصاد الأمريكى وتحد من انطلاقه بشكل خطير ومؤثر(٨) :

(١) فهناك منافسة خطيرة من دول المجموعة الأوروبية للصادرات الزراعية الأمريكية نتيجة لما تمنحة دول هذه المجموعة لمزارعيها من دعم كبير ومتزايد ، لم تستطع الولايات المتحدة أن تجاريها فيه خاصة وأن سياستها المالية فى الداخل تنحو نحو ضغط الانفاق العام المركزى لخفض عجز الموازنة. إذ وصل حجم دعم دول الاتحاد الأوروبى إلى حوالى ٢٠ مليار دولار سنوياً يستفيد منه حوالى ١١ مليون مزارع مما كبد المزارعين الأمريكيين حوالى بليون دولار سنوياً بسبب هذا الإغراق. ولذلك طالبت أمريكا بخفض أنتاج دول الاتحاد الأوروبى من البذور الزيتية من ٤ر١١ مليون طن إلى ٩ مليون طن فحسب . وكانت فرنسا من أشد المعارضين لذلك. ولكن فى النهاية، تم الاتفاق على خفض الدعم للصادرات الزراعية بنسبة ٣٦٪ وكذلك خفض حجم صادرات دول الاتحاد الزراعية بنسبة ٢١٪ من يونيو ١٩٩٤[٩].

(٢) اشتداد المنافشة للصناعات الأمريكية وصادراتها للأسواق الدولية من جانب اليابان وألمانيا الاتحادية والنمور الأسيوية الصاعدة، خاصة فى مجالات السيارات والحديد والصلب والالكترونات والآلات وغيرها من مجالات التصنيع. وتعانى الولايات المتحدة بشدة من هذه المنافسة خاصة مع غلق الأسواق الوطنية لهذه الدول فى وجه الصادرات الصناعية الأمريكية، مما أثر على قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية [١٠]، ولذلك سعت للنفاذ لهذه الأسواق.

(٣) عدم استفادة الولايات المتحدة بالمزايا النسبية المترتبة على تفوقها التكنولوچى . وهو مادفعها إلى السعى لادراج موضوع حقوق الملكية الفكرية والخدمات كمجال جديد يرتبط بالتجارة الدولية فى نطاق الجات بشكل لا يقبل التجزئة . وقد نجحت فى ذلك بمؤازرة الدول المتقدمة الأخرى".

*كذلك ... فقد جابهت جولة أوروجواى صعوبات وخلافات شديدة حول التجارة فى الخدمات (البنوك وأسواق رأس المال والتأمين والسياحة والنقل والاتصالات والمقاولات والخدمات المهنية.....) . إذا اعترضت الدول النامية باعتبار أن إدراجها يمثل ميزة تنافسية للدول المتقدمة ... ولكن فى النهاية أمكن التوصل إلى الاتفاق بشأنها على ما سنورده فيما بعد .

- ومن الجدير بالذكر، أن ما انتهت إليه جولة اوروجواى يتعين على الدول إما قبوله ككل أو رفضه ككل دون ثمة اختيار فى التفصيلات، وذلك تلافيا لما حدث عقب جولة طوكيو السابقة حيث وافقت بعض الدول على بعض القرارات ورفضت

البعض الأخر مما حد كثيراً من نتائج هذه الجولة السابقة (١١) .

اهم ما توصلت إليه جولة اوروجواى

ذكرنا فيما سبق، أن مفاوضات أوروجواى قد أنتهت إلى حوالى ٢٨ إتفاقاً فضلاً عن الاعلانات والقرارات ، والتى تمثل كما هائلاً يصعب سرده. ولذلك نكتفى فى هذا الجزء من الدراسة باستعراض أهم نتائج هذه الجولة فى المجالات الرئيسية للتجارة الدولية بما فى ذلك الجوانب التنظيمية للجات ذاتها .

أولا - فى مجال السلع الزراعية: (١٢)

يدور اتفاق الزراعة حول ثلاثة مجالات رئيسية :

(١) تحويل القيود الكمية (الحصص وغيرها) إلى رسوم جمركية وخفضهـــا تدريجيا بنسبة ٣٦ ٪ للدول المتقدمة خلال ٦ سنوات، و ٢٤٪ للدول النامية خلال ١٠ سنوات وعلى أن يكون الحد الأدنى للتخفيض ١٥٪ لكل خط تعريفى للدول المتقدمة و ١٠٪ للدول النامية. ويعتد فى سريان تلك النسب بمتوسط الرسوم الجمركية المطبقة فى الفترة ٨٦-١٩٨٨. وتضمن الاتفاق كيفية تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية.

(٢) الرفع تدريجيا للعدم الداخلى، مما يعنى خفض الدعم للمنتجين الزراعيين المحليين بنسبة ٢٠ ٪ خلال فترة الست سنوات... وتتمتع الدول النامية ببعض الاستثناءات من ذلك، حيث أجاز لها الاتفاق دعم الاستثمارات فى الزراعة، ودعم المدخلات الزراعية، ودعم تنويع الانتاج، ودعم مجالات البيئة والبحوث وغيرها .

(٣) الخفض المتدرج للدعم الخارجى والدعم على الصادرات بنسبة ٣٦٪ للدول المتقدمة خلال ٦ سنوات، ٢٤٪ للدول النامية خلال عشر سنوات. هذا بالنسبة لحجم الدعم للصادرات، أما بالنسبة لحجم الصادرات المدعمة فتخفض بنسبة ٢١ ٪ للدول المتقدمة و ١٤ ٪ للدول النامية كل لذات الفترات (٦ و ١٠ سنوات على التوالى).

ويبين من خلال تفاصيل الاتفاق، والمجالات الرئيسية التى عرضناها له ، أن مضمونة قد أحتوى على تنظيم المساعدات المحلية بعد التوجه لآليات السوق بتأثير طفيف (مساندة بخدمات حكومية فى البحوث ومكافحة الأمراض والآفات، وفى البنية الأساسية ، والأمن

الغذائى)فضلاً عن مساعدات مباشرة عند الاصلاح الهيكلى والبيئى. كما يتضح تمييز الدول النامية عن المتقدمة فى نسب الخفض وأجاله مع إعفاء الدول الأقل نمواً من أية إلتزامات فى هذا الصدد ...

ويتضح أيضا بجلاء ما تضمنه الاتفاق من بنود تمكن من النفاذ للأسواق (إلغاء القيود غير الجمركية وإحلال التعريفة الجمركية محلها لتوفر ذات الحماية بضوابط لا تتعارض مع حرية التجارة والمنافسة).

ونظراً لتأثر الدول النامية المستوردة للغذاء، فقد قرر الاتفاق برنامجاً للمساعدات الغذائية (منح وتمويل ميسر للزراعة ومساعدات من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتمويل واردات الغذاء فى الأجل القصير تعويضا عن الارتفاع فى أسعار السلع الغذائية بعد رفع الدعم عنها).

ثانيا: فى مجال السلع الصناعية : (١٣) .

يدور الاتفاق فى هذا المجال، استكمالاً للجولات السابقة التى خفضت التعريفات الجمركية على السلع الصناعية لتبلغ ٥٪ فى المتوسط فى الدول المتقدمة (مقابل ٤٠٪ فى الأربعينات) ، وأهم بنود هذا الاتفاق هى :

(١) قيام الدول الصناعية والمتقدمة بخفض التعريفات الجمركية على هذه السلع بمقدار الثلث عما كان سائدا فى عام ١٩٨٦ (قبل الجولة).

(٢) أعفاء أكثر من ٤٠ ٪ من الواردات من الرسوم الجمركية . وقيام الأعضاء الأساسيين فى التجارة الدولية بانهاء الرسوم الجمركية على العقاقير والمعدات الطبية، ومعدات المقاولات ، والصلب ، والأثاث ، والمعدات الزراعية وغيرها .

– وقد أستهدف هذا الاتفاق زيادة معدلات التجارة الدولية فى السلع الصناعية بخفض العوائق أمامها وخفض أسعارها ، وتشجيع الصناعات التنافسية بما يخلق فرص عمل ذات أجر مرتفع .

ثالثا : فى مجال المنسوجات والملابس :

جرت الجات منذ ترتيبات عام ١٩٧٤ – كما أشرنا – على التزام الدول الصناعية بانشاء حصص للواردات من المنسوجات والملابس ... وكان تحقيق هذا الالتزام يتم من خلال

اتفاقيات ثنائية .

وعقب جولة أوروجواى ، أنتهى الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس إلى إدخالها فى إطار القواعد العامة للجات من خلال مايلى (بالنسبة لقائمة السلع التى تخضع لذلك والملحقة بالاتفاق) :-

١- فتح الأسواق أمام المنسوجات والملابس، والغاء نظام الحصص تدريجياً وعلى الوجه التالى :-

- تحرير نسبة ١٦٪ (من قيمة الواردات فى عام ١٩٩٠) فى ١٩٩٥/١/١، تم تحرير نسبة ١٧ ٪ فى ١٩٩٨/١/١، ثم نسبة ١٨٪ فى ٢٠٠٢/١/١، والباقى (٤٩٪) يتم تحريره فى ٢٠٠٥/١/١ . ومفاد ذلك إلغاء الحصص المفروضة عليها والسماح بدخولها بهذه النسب تدريجياً، وتطبيق نظام الجات(حرية التجارة) عليها مع نهاية السنوات العشر.

٢ - قيام الدول النامية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس.

٣ - أحكام خاصة بحماية السوق المحلى فى حالة تزايد وارداتها بشكل يضر الصناعة المحلية أو حتى يهدد بهذا الضرر.

رابعا- فى مجال اجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة :

تبين فى المفاوضات أن بعض شروط الاستثمار قد تضر بالتجارة الدولية، إذ تقيدها وتشوهها. ومن ثم فقد نص الاتفاق على عدم جواز قيام العضو باتخاذ اجراءات للاستثمار تتعارض مع أحكام المادة ٣ من الجات الخاصة بتوحيد معاملة الواردات والسلع المحلية النظيرة، والمادة ١١ منها الخاصة بعدم فرض قيود كمية على الواردات.

وتشمل الشروط المحظورة شرط ضرورة استخدام المستثمر الأجنبى لنسبة من المكون المحلى فى المنتج النهائى، وشرط بيع نسبة معينة من انتاجه فى السوق المحلى ، وشرط التوازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبى ، وشرط ربط النقد الأجنبى المتاح للاستيراد بذلك العائد من التصدير.

وقد أتاح الاتفاق فترة انتقالية مدتها سنتين قبل الالتزام بهذه البنود من الدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية ، وسبع سنوات للدول الأقل نمواً.

خامسا- فى مجال حقوق الملكية الفردية :

وهو أحد المجالات الجديدة التى سعت الولايات المتحدة ومعها الدول المتقدمة إلى ربطها بسبل التجارة الدولية، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من النظام التجارى الدولى الجديد. وقد نجحت فى ذلك نجاحاً كبيراً يفوق ماكان متصوراً قبل بدء مفاوضات أوروجواى، إذ جاءت النتائج والالتزامات ممثلة فى هذا الاتفاق أوسع وأكثر كثافة مما كانت هذه الحقوق رغم وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية (W.I.P.O)، ووجود عدة اتفاقيات لحماية الملكية الأدبية والفنية (برن) والملكية الصناعية (باريس) والدوائر المتكاملة (واشنطن)، الا أنها جميعاً قد افتقرت إلى قوة الإلزام والردع مثلها كمثل باقى قواعد القانونى الدولى ... وقد استهدف اتفاق أوروجواى تحقيق هذه الحماية وهذا الإلزام .

وقد اتسمت المفاوضات حول هذه الحقوق بالسخونة والصعوبة نظراً لمعارضة الدول النامية لمطلب الدول المتقدمة تأسيساً على أن ذلك سيحقق للدول المتقدمة ميزة نسبية وسبقاً لا يوجد له مقابل للدول النامية فضلاً عما يكتنف هذا الموضوع من صعوبات فنية وتباين.

ومن أهم ملامح الاتفاق حول هذه الحقوق ، أنه قد أخذ شكل اتفاقية شاملة لبراءات الاختراع، وحقوق الطبع، وحقوق الأداء العلنى، والعلامات التجارية، والجغرافية، والتصميمات الصناعية، وتصميمات رقائق السيليكون الخاصة بالحاسبات الالية، والأسرار التجارية. وقد تضمن وضع معايير دولية للحماية والمتطلبات اللازمة للتنفيذ الفعال. وكذلك فقد تم إقرار ذلك دون إخلال بحق الدول فى حماية الصحة العامة، وتطبيق نظام الترخيص الاجبارى فى حالة تعسف صاحب الحق فى استخدامه أو عند ممارسته لحقه باجراءات غير تنافسية فى مجال الدواء، وأيضا عدم التمييز بين الوطنى والأجنبى فى حماية هذه الحقوق داخل الدولة (١٤). وهى جميعا تنبع من الاتفاقات القائمة فى هذا المجال مع وضع ضمانات تكفل الحماية .

وتحددت الفترة الانتقالية لبدء الالتزام بأحكام هذا الاتفاق بسنة واحدة للدول المتقدمة، ومن ٥ – ٧ سنوات للدول النامية حسب نوع الحق .

سادسا - فى مجال تجارة الخدمات (١٥) :

يدور هذا الاتفاق – كمجال جديد – حول عدة محاور استفادت من خبرات الجات السابقة ونظامه :

الأول : وهو يتضمن المبادىء والاحكام العامة وأهمها : شرط الدولة الأفضل رعاية للدول الأعضاء، والوضوح والشفافيه فى الاجراءات وتطبيق القواعد المتعلقة بتجارة الخدمات، وتوفير القوانين والقواعد المنظمة لتجارة الخدمات فى كل دولة واتاحة الفرصة للاطلاع عليها، وتنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلى بأسلوب موضوعى ومعقول دون تعسف أو تمييز، وشروط الاعتراف بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية فى الخدمات المهنية، وعدم ممارسة محتكرى الخدمات المحلية لنشاطهم بشكل يتعارض مع أحكام الجات. وقد تضمن الاتفاق بعض الاستثناءات العامة واستثناءات أمنية لا يسرى عليها الاتفاق ، واتفق على اجراء مشاورات مستقبلية حول بعض القيود على تجارة الخدمات مثل الدعم والمشتريات الحكومية منها.

الثانى : ونظراً لاتسام بعض الخدمات بطبيعة خاصة ، فقد تضمن الاتفاق ملاحقاً لبعض قطاعات الخدمات تستكمل ماقد تقصر الأحكام العامة عن تنظيمة بشكل متناسب مع تلك الطبيعة، مثل : ملحق الخدمات المالية الذى يشمل الحق فى اتخا اجراءات وقائية لحماية أصحاب الودائع وحاملى بوالص التأمين والمستثمرين وسلامة واستقرار النظام المالى، وملحق خدمات الاتصالات الذى يمنح مورد الخدمة الأجنبى حق استخدام شبكات الاتصالات العامة وخدماتها بشروط معقولة دون تفرقة مع المورد المحلى للخدمة، وملحق خدمات النقل الجوى الذى يستبعد هذه الخدمات وحقوق النقل الجوى من التزامات التحرير متى نظمتها اتفاقات ثنائية، مع تطبيق أحكام الاتفاق على خدمات النقل الجوى المعاونة (اصلاح وصيانة الطائرات / خدمات تسويق النقل الجوى / خدمات الحجز بالكمبيوتر.....)، وملحق انتقال الأيدى العاملة اللازمة لتوريد الخدمات والذى يسمح للأعضاء بالتفاوض فيما بينهم لرفع القيود حول انتقال الأفراد لتقديم خدمات فى الدول الأعضاء بصفة مؤقته وفقا لما تحدده كل دولة دون التزام بمنحهم حق الاقامة الدائمة أو حصولهم على الجنسية .

الثالث : تقدم كل دولة عضو جداولاً تلتزم بها بالقطاعات التى تلتزم بتحريرها وبفتح أسواقها أمام موردى الخدمات الأجانب بحيث يكون لهم حق التواجد بأراضيها تجاريا أو تقديم خدماتهم عبر الحدود دون تواجد تجارى، ومنحهم ذات معاملة مورد الخدمة الوطنى دون إخلال بحق الدولة فى وضع الشروط والضوابط المناسبة لحماية مصالحها وفقا لقوانينها وتشريعاتها.

ويتم تطبيق التزامات التحرير على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية مع الحق فى طلب استثناءات من هذا الشرط لبعض الاجراءات لفترة زمنية أقصاها عشر سنوات متى كانت ترتبط باتفاق ثنائى أو اقليمى يتضمن منح معاملة تفضيلية مميزة.

– وهنا نتبين أهمية هذا الاتفاق، فإن الأمر يمكن أن يتضح من خلال بيان قيمة التجارة فى الخدمات والتى تبلغ حاليا ٩٠٠ مليار دولاراً سنوياً للتجارة عبر الحدود و ٣ تريليون دولاراً سنوياً لأعمال الفروع الأجنبية .

سابعا : فى مجال الدعم والتعويض :

يعتبر هذا الاتفاق استكمالا لاتفاق جولة طوكيو (٧٣–١٩٧٩) فى هذا الصدد، ويستهدف تقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على الصادرات المدعمة من دولها، وكيفية أثبات الضرر الواقع على الصناعة المحلية فى الدولة المستوردة لها نتيجة لهذا الدعم. ويلاحظ هنا أن هذا الاتفاق لا يجب ذلك المقرر فى اتفاق الزراعة، والذى سبق لنا بيانه. بل يسرى فقط خارج هذا النطاق الزراعى.

– وقد فرق هذا الاتفاق بين ثلاثة أنواع من الدعم :–

(أ) الدعم المحظور، وهو الذى يستهدف زيادة الصادرات من منتج معين و/ أو منح سلعة وطنية ميزة تنافسية فى مواجهة سلعة مستوردة . ونص الاتفاق على حق الدولة المستوردة فى اتخاذ إجراءات تعويضيج – فى مواجهة تلك السلع المدعمة – فى شكل رسوم تعويضية.

(ب) الدعم الذى يستوجب اتخاذ اجراء بشأنه ، وهو ذلك الذى يتجاوز ٥ ٪ من قيمة السلعة، ومن ثم فهو يضر بالمصالح التجارية للدول الأخرى. وهنا، على الدولة

الداعمة وقف هذا الدعم مع إعطاء الدولة المستوردة الحق فى فرض رسوم تعويضية لمجابهته فى حالة عدم وقفه، أو اجراء تسوية تلتزم بها الدولة مانحة الدعم.

(جـ) دعم لا يستوجب اتخاذ أى إجراء بشأنه، وهو ذلك الذى يمنح كمساعدات تقدم للأبحاث الصناعية أو للمناطق أو الأنشطة التى تحتاج لتطوير.. وكذلك ذلك الذى يقل عن المعدل المشار إليه فى البند السابق باعتبار أن مادون هذا المعدل يكون مسموحاً به (٥ ٪ فاقل من قيمة السلعة).

- أما ماعدا ذلك من رسوم تعويضية فيتعين إزالتها ووقفها خلال خمس سنوات، مع استثناء الدعم فى الدول النامية، والدول التى يقل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً حيث منحت سماحاً لتعديل أوضاعها.

ثامنا : الإجراءات الحمائية (الوقاية) :-

وهذاالاتفاق، يستهدف تقرير حق الدول الأعضاء فى اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لحماية صناعة محلية معينة فيها من الزيادة غير المتوقعة فى الواردات من أية سلعة قد تسبب ضرراً كبيراً لهذه الصناعة، ويتعين أن تكون إجراءات الوقاية فى شكل تحديد حصة للسلعة المستوردة ، أى فرض رسوم إضافية عليها، أو سحب التزام الدولة المستوردة لأية تنازلات جمركية للسلعة المستوردة الضارة بالصناعة المحلية.

ويتعين ألا تجاوز اجراءات الوقاية ٤ سنوات، يجوز مدها إلى ٨ سنوات عند ثبوت استمرار الاضرار بالسلعة المصنعة محلياً على أن يتم التخلى عنها تدريجيا خلال هذه الفترات.

تاسعاً : فى مجال مكافحة الإغراق :

روجع اتفاق طوكيو فى هذه الجزئية إبان جولة أوروجواى، وأسفر ذلك عن اتفاق جديد يوضح ويفسر أحكام اتفاق طوكيو فيما يتعلق بطريقة تحديد المنتج الذى يؤدى إلى اغراق الأسواق، ومعايير تحديد وتقييم الأضرار الواقعة على الصناعة المحلية من الإغراق، واجراءات مكافحته واسلوب تنفيذها.

وبصفة عامة، فإن هذين الاتفاقين قد وضعا قواعداً لمجابهة الواردات التى تكون

أسعارها أقل من قيمتها العادية فى بلد المنشأ مما يضر بالصناعة المحلية فى البلد المستورد، ويشوه نظام المنافسة الحرة فى التجارة الدولية. وتضمن الاتفاق النص على إزالة هذه الاجراءات وإلغائها خلال خمس سنوات من تطبيقها طالما قد تم وضع قواعد للتأكد من عدم اللجوء إلى الأغراق وللحد منه ، وكيفية التعامل مع الدولة المخالفة فى النظام الجديد .

عاشراً : مجالات اخرى :

ولقد تضمنت الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى معالجة أخرى عديدة وأساسية مما يضيق المقام هنا عن سردها تفصيلاً، ولكن نعرض لأهمها :

- **اتفاق إزالة العوائق الفنية للتجارة** ، بحيث لا تمثل الاجراءات الفنية أو المعايير واختبارات الجودة عائقا أمام التجارة الدولية، وذلك بوضع معايير دولية .
- **اتفاق تقدير الرسوم الجمركية** ، وتقرير حق الدولة المستوردة فى طلب معلومات حول القيمة المعلنة للسلعة المستوردة، وقيمتها فى السوق المحلى .
- **اتفاق اجراءات الفحص قبل الشحن** : بحيث يتم الشحن بمعرفة متخصصين يقومون بعملية الفحص التى تشمل القيمة والسعر والكمية ونوعية السلعة. والسماح بقيام الحكومات بذلك فى الدول النامية .
- **اتفاق قواعد المنشا** ، فى الأجل الطويل .
- **اتفاق اجراءات تراخيص الاستيراد**، بهدف نشر المعلومات حولها لزيادة الشفافية بما يسهل التعامل ويوسع من نطاقه وحجمة، وذلك من خلال تحديد مسبق لنظام الترخيص والاخطار به ونشره.

حادى عشر : فى مجال تسوية المنازعات :

يعد هذا الاتفاق من أهم الاتفاقات التى نتجت عن جولة أوروجواى ، حيث أنه يستهدف -وباصرار- منح المنظمة الجديدة قوة ردع تضمن إلزام الدول المخالفة بالقواعد التى تم الاتفاق عليها لتحقيق أغراض تحرير التجارة الدولية وإطلاق المنافسة، وذلك لتلافى ما تضمنته الجولات والاتفاقات السابقة من قواعد أساسية لم تجد طريقها للتنفيذ نظراً لغياب قوة الإلزام والردع، فضلاً عن عدم وصول العديد من الدول الأعضاء- خاصة الدول النامية لحقوقها

الضائعة فى مواجهة الدول الأخرى وخصوصاً المتقدمة منها.

ولقد وضع هذا الاتفاق نظاماً موحداً لفض المنازعات بين الدول الأعضاء تقترن به أدوات تكفل قوة الالزام والردع ، مع السرعة فى حسم الخلاف، مما يجعله من السمات الرئيسية المميزة لهذه الجولة.

وأهم ملامح هذا الاتفاق تتمثل فى الأتى :(١٦)

أ- التسوية بين الدول (المتقدمة والنامية) فى الاجراءات والضوابط والالتزامات الخاصة بتسوية النزاع.

ب - زيادة فاعلية نظام تسوية المنازعات باجراءات وقواعد مستحدثة مثل حق الدولة الشاكية فى طلب تشكيل مجموعة من الخبراء للحكم فى النزاع، وللدول النامية الحق فى أن يكون أحدهم من الدول النامية. كذلك، فان هذه المجموعة تمارس اختصاصها وفقا لبرنامج يحدد المرحل مسبقاً وخلال توقيت زمنى واضح، ومتى بدأت هذه المجموعة عملها فليس لأية دولة وقفه أو تأجيله أو تأخيره أو التراجع عنه . والأهم من ذلك كله، أن القرار الصادر عنها واجب النفاذ فوراً حتى لو استأنفه الطـــرف الآخـــر (مالم يرفض القرار بالاجماع، وهو أمر غير متوقع)، دون تفرقة بين الدول المتقدمة والنامية.. ويتعين فى جميع الأحوال مراعاة أوضاع الدول النامية.

ولقد قررت المنظمة لنفسها حق مراجعة ومحاسبة كافة الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياساتها التجارية. إذ قررت ترتيبا محدداً لمتابعة هذه السياسات بما يكفل الاقلال من حجم المنازعات حولها عند التطبيق، بحيث يتعين أن تدور هذه السياسات فى فلك لا يتعارض مع السياسة العامة للمنظمة. وتتم مراجعة هذه السياسات كل أربع سنوات بالنسبة لأكبر ٢٠ دولة تجارية، وكل ٦ سنوات لباقى الدول فيما عدا الدول المتقدمة التى تراجع سياساتها التجارية كل عامين أو أربعة أعوام. ويتحدد ترتيب الدولة فى هذه القائمة حسب نصيبها فى التجارة العالمية.

ثالث عشر : انشاء المنظمة العالمية للتجارة .W.T.O

وقد تقرر فى اتفاق إنشاء هذه المنظمة أن تكون الاطار التنظيمى والمؤسسى الذى يضم

كافة اتفاقات جولة أوروجواى (وكذا اتفاقات جولة طوكيو التى ضمتها مفاوضات أورجواى)٠ ويكون لهذه المنظمة حق الاشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، ويتم فى إطارها تسوية منازعات الدول الأعضاء التجارية، ومراجعة سياساتهم التجارية٠

وهى كيان قانونى دولى مستقل٠ ومن ثم فسوف تمثل الضلع الثالث مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير(مثلث اتفاقات بريتون وودز)٠ وهى تضم فى عضويتها كافة أعضاء الجات الذين يستوفون تقديم التزاماتهم وتعهداتهم الجمركية والتجارية بالتحريرللسلع والخدمات، مع نظام جديد لانضمام أعضاء جدد إليها٠ وبناء على كل ذلك فلم تعد الجات مجرد تنظيم اتفاقى تعاقدى بين مجموعة من الدول، بل أصبحت مؤسسة عالمية ذات كيان قائم وفعال يقع على عاتقها تنفذ هذه الاتفاقات، ومراقبة الالتزام بها، بل والتدخل لضمان الالزام بهذا التنفيذ ٠

*　　*　　*

هذا ، ومن المقرر أن ذلك كله سيؤدى حتى سنة ٢٠٠٢ الى رفع الصادرات العالمية بمقدار ٧٥٥ ملياراً من الدولارات فوق حجمها الحالى ، وأنها سوف تسفر عن زيادة سنوية فى الدخول تصل إلى ٢٣٥ ملياراً من الدولارات من خلال خلق آفاق جديدة فى التجارة والتوظف والاستثمار ٠

الفصل الثانى

أوضاع الاقتصاد المصرى

فى ظل

اتفاقات جولة أوروجواى

ثار جدل كثير وكبير حول تأثيرات هذه الاتفاقات على الاقتصاد القومى المصرى، ومدى استفادته من هذه الاتفاقات. بل وقد وصل الأمر إلى ارتفاع بعض الأصوات التى تنادى بعدم تصديق مجلس الشعب عليها، وضرورة الانسحاب منها خوفا من فداحة الآثار السلبية المترتبة عليها وعدم قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهتها.

وحتى نتبين الحقيقة، فإن الأمر يتطلب وضع كل ذلك فى نصابه الصحيح بمنتهى الصراحة، ولكن فى نفس الوقت بمنتهى الموضوعية، دون ثمة تجاوز فى التشاؤم أو إفراط فى الطموحات.

وبالبناء على ذلك، فان بداية التطرق لتلمس التوجه الصحيح فى هذا الخصوص يتعين أن يكون من خلال طرح البديهيات والمسلمات التى تتفق عليها كل الأراء :

- إذ لا شك فى أن الولايات المتحدة والدول المتقدمة كانت صاحبة المصلحة الأولى فى عقد جولة أوروجواى، واستعدت لها جيداً، وحققت قرارات هذه الجولة نجاحاً أكثر مما توقعته فى عدة مجالات على الوجه الذى طرحناه آنفا فى الفصل السابق.
- أن مفاوضات أوروجواى قد شاركت فيها ١٢٥ دولة منها ١١٧ دولة عضو فى الجات، ومن بين هؤلاء الأعضاء حوالى ٨٧ دولة نامية - منها مصر - وقد قامت ١١١ دولة بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقات النهائية فى مراكش بالمغرب فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى ١٥ إبريل ١٩٩٤.
- أن الجات تضم دولاً تتعامل فى ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية.
- أن هناك سعياً دائباً ولحوحاً وتياراً مستمراً للانضمام إلى الجات من الدول على مختلف مشاربها ومذاهبها وأوضاعها الاقتصادية وعلى رأسها روسيا والصين، ومنها بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والأردن والجزائر.

- أن مصر عضو دائم فى الجات، حيث انضمت إلى الاتفاق انضماماً مؤقتا فى عام ١٩٦٥. وأصبحت عضواً دائما فى سنة ١٩٧٠ ... وبهذه الصفة تمكن المفاوض المصرى من الاشتراك - وبقوة - فى مفاوضات أوروجواى مما يفسح - من خلاله - مجالاً أوضح لرؤية الأوضاع الحقيقية .

- أن هذه الاتفاقات قد تضمنت معاملة مميزة للدول النامية - ومنها مصر - فيما يتعلق بما يقع على كاهلها من إلتزامات. وفى نفس الوقت ، فإن هناك الدول تقف على قدم المساواة مع كل الدول المتقدمة دون أى استثناء فى الحقوق المتعلقة بمصالحها التجارية.

- أن العديد من الالتزامات الواقعة على كاهل مصر بموجب اتفاقات أوروجواى تتوازى تماماً مع تلك التى تستوجبها اجراءات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى نحو التحرير الاقتصادى. ومؤدى ذلك أن الغالبية العظمى من هذه الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقات يتم فعلاً الأخذ بها وتطبيقها ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى .

- أن المفاوض المصرى فى هذه الجولة تمكن من الحصول لمصر على معاملة أفضل وأكبر من باقى الدول النامية (خاصة فى مجال المنسوجات فيما يتعلق بدعمها وحمايتها).

- لا شك فى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين ارتفاع معدلات التنمية ، وزيادة القدرة التصديرية وارتفاع النصيب النسبى من التجارة العالمية... ولعل تجربة النمور الأسيوية خير شاهد ودليل على صحة ذلك.

- أن هذه الاتفاقات تحقق الحماية للدول الصغيرة (فى مواجهة الدول القوية) من الضغوط والاجراءات الانفرادية . بل إن نظام تسوية المنازعات الجديد يكفل للدول الصغيرة اقتضاء حقوقها من الدول الكبرى وإجبارها على الانصياع لقراراته .

- أنه لا مجال للاختيار بين قرارات جولة أوروجواى . إذ أن الأمر لا يعود الاختيار بين أمرين: أما قبولها ككل ، وإما رفضها ككل .

وباستعراض كافة هذه الاعتبارات والأوضاع والمسلمات، نرى أن الخروج من هذا النظام يمثل خسارة فادحة خاصة فى ظل الاعتبار الخاص بأن دول منظمة التجارة العالمية الجددة تتعامل فى ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية. فهل لدينا المقدرة على الانعزال عن هذا الحجم؟!

وبالقطع ، لا يمكن لنا أن نزعم بأن هذه الاتفاقات ستحقق لمصر فائدة صرفه كاملة فى كل المجالات . إذ أن فلسفة النظام التجارى الجديد تقوم أصلاً على تقديم كل دولة لبعض التنازلات من أجل تحقيق صالح الجميع. ولا شك فى أن هذه التنازلات إن لم تمثل خسارة فهى على الأقل تمثل كسباً وفائدة ضائعة . ولكن العائد العام على المجتمع الدولى سيكون أكبر من مجموع هذا الفاقد ، والأمر متروك فى النهاية للمنافسة الحرة .

وقد يطرح القول بأن استفاده الدول المتقدمة من هذه الاتفاقات – والتى كانت هى أصلاً وراءها – تفوق بكثير استفادة الدول النامية ، بل إن الدول النامية قد تقع عليها بعض الآثار السلبية فى المدى القصير على الأقل .

ونحن – لو سلمنا جدلاً بهذه المقولة – نطرح تساؤلاً آخر كإجابة على ذلك ... فهل تقل معاناة الدول النامية والآثار السلبية التى قد تقع عليها فيما لو خرجت من هذا النظام الذى يكفل لها بعض الحقوق فى مواجهة الدول المتقدمة، أم أن هذه المعاناة وتلك الآثار ستكون أكبر كثير فى ظل كونها منفردة على الساحة الدولية دون حماية فتكون فريسة سهلة ونهباً للاستغلال ؟!

ولا ريب فى أن المقارنة بين الوضعين محسومة منطقيا لصالح البقاء داخل النظام الجديد لكونه يحقق وضعاً أفضل نسبياً من الخروج منه .

وهكذا، فان الصياغة الحقيقية للمشكلة ليست على الاطلاق هى البقاء داخل النظام الجديد والتمتع بحقوقه وتحمل التزاماته أم الخروج منه ، وإنما هى فى الحقيقة كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنه منه ، وتقليل آثاره السلبية لأقل درجة .

* * * *

وفيما يلى نستعرض آثار اتفاقات جولة أوروجواى على الاقتصاد المصرى، وبمعنى أدق المزايا والالتزامات التى تترتب على هذه الاتفاقات بالنسبة لمصر .

وجدير بالذكر الاشارة إلى أن مصر قد شاركت فى هذه الجولة منذ بدئها فى سبتمبر ١٩٨٦، وفى اجتماع مراجعة (نصف المدة) فى مونتريال بكندا فى ديسمبر ١٩٨٨(١٧). كما شاركت فى اجتماع بروكسل فى ديسمبر ١٩٩٠، وقد شارك وفد مصر فى كافة المفاوضات والاجتماعات بين وفود الدول الاعضاء، واجتماعات التنسيق التى عقدتها الدول النامية التى تمثل الغالبية فى الجات. وتقدمت بمقترحات رسمية بالاشتراك والتنسيق مع عدد من الدول النامية.

ومفاد ذلك، أن مصر كانت على بينه من أمرها فى هذه المفاوضات، وسارت معها خطوة بخطوة كى تحافظ على حقوقها وتتجنب قدر الإمكان ماقد تسفر عنه من سلبيات أو التزامات فوق طاقتها. ويتكشف من ذلك من تفاصيل وضع مصر فى مجالات الاتفاقات المختلفة لجولة أوروجواى، والتى نتناولها فيما يلى تواليك (١٨) .

أولا : بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق :

(أ) **السلع الزراعية :**

– من الأهمية بمكان أن نبين أن التزامات مصر فى هذا الخصوص الناتجة عن جولة أوروجواى أقل من التزاماتها وفقا لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى يجرى تطبيقه والمقدر له فترة زمنية أقل من تلك التى يتطلبها اتفاق اوروجواى . ويعنى ذلك أنها لا تمثل أية التزامات إضافية فى حقيقة الأمر .

ويخلص التزام مصر فى هذا الصدد فى تثبيت فئات التعريفة الجمركية على بعض الواردات من السلع الزراعية – وفقا لأهمية هذه السلع وبمراعاة اعتبارات حماية السلع والمنتجات المحلية – على أن يتم الوصول إلى معدلات التثبيت على مراحل تنتهى فى ٢٠٠٠/١/١ (أى خلال خمس سنوات).

والملاحظ أن هذه المعدلات أعلى من الفئات المطبقة حالياً، وهو مايعنى وجود مرونة يمكن استخدامها برفع التعريفة الجمركية الحالية على هذه السلع متى وجدت مقتضيات لذلك .

– وفى المقابل ستستفيد صادرات مصر من السلع الزراعية من التخفيفات الجمركية فى الدول المستوردة ، كما ستستفيد من رفع القيود غير الجمركية التى تجابه هذه الصادرات. بل إن تحول هذه القيود إلى تعريفة جمركية لا يمنع من الاستفادة بزيادة نسب التخفيض أو

الاعفاء للسلع ذات الأهمية التصديرية لمصر كالتزام عام يقع على عاتق الدول الأعضاء.

ولكن المشكلة تكمن فى تآكل المزايا التفضيلية التى كانت تحصل عليها الصادرات المصرية. وهو ماسوف نعرض له على استقلال فى حينه كأثر سلبى لهذه الاتفاقات .

(ب) السلع الصناعية :

تستفيد مصر- على غرار السلع الزراعية - بذات المزايا - خاصة بالنسبة للمنسوجات والملابس بعد إلغاء الحصص وخفض التعريفة الجمركية، مع وجود مشكلة تآكل المزايا التفضيلية (شرط الدولة الأولى بالرعاية) .. أما التزام مصر بشأنها فيتضمن تثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود المنسوجات والملابس وتخفيضها تدريجيا على أربع مراحل تستغرق عشر سنوات (أى حتى عام ٢٠٠٥) . وكذلك تلتزم مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على باقى السلع الصناعية بتعريفة جمركية تتراوح من ٥٠ - ١٠٠٪ بدءا من ٢٠٠٠/١/١. وهذه الفئة من التعريفة الجمركية أعلى من تلك المطبقة فى مصر حالياً. بل ويجوز لمصر زيادتها ٢٠٪ إن لزم الأمر لإصلاح هيكل التعريفة الجمركية.

ثانيا: بالنسبة لاتفاق الزراعة :

لا تزيد التزامات مصر بربط وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الزراعية عن تلك المقررة فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى . وهذه الالتزامات تنفذ على مدى عش سنوات (وهو مدى أطول من برنامج الاصلاح الاقتصادى).

أما بالنسبة للواردات إلى مصر منها فهى غير خاضعة لقيود غير جمركية (أو حظر استيرادى) تستوجب إزالتها، فيما عدا الدواجن المذبوحة والزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة والكريمة وقد تم تحويل هذه القيود لرسوم جمركية تحمى الانتاج المحلى منها لمدة ١٠ سنوات تالية. ويتضح من ذلك أن فتح باب الاستيراد أمام هذه السلع التى كانت محظورة، وإن أدى لزيادة العبء على الميزان التجارى المصرى إلا أنه فى المقابل سيؤدى لزيادة الحصيلة الجمركية وضريبة المبيعات عليها . وهو مايقلل كثيراً من الأثر السلبى لذلك خلافاً لما يذهب إليه البعض (١٩). أما بالنسبج لخفض التعريفة الجمركية على الواردات الزراعية - خصوصاً الخضر والفاكهة - فانه وإن كان يؤثر بالفعل على الحصيلة الضريبية من جهة وعلى الميزان التجارى من جهة أخرى، إلا أن القطع به كأثر سلبى محل نظر فى تصورنا لسببين ، أولهما :

أنه يتعين النظر الى هذه الآثار ربطاً ببرنامج الاصلاح الاقتصادى أيضا وليس كنتيجة لاتفاق أوروجواى وحده. وثانيهما: أن النظر الى الأثر السلبى فى هذا المجال وحده على استقلال دون ربط بباقى المجالات والآثار الإيجابية الأخرى ، ودون طرح البديل الممكن فى حالة الخروج من هذه الاتفاقات، يعد قصوراً ونظرة ضيقة تبعد كثيراً عن الموضوعية والواقعية.

وبالنسبة لدعم انتاج السلع الزراعية فى مصر- الذى نصت الاتفاقات على حظره أو تخفيضه - فهو غير موجود كقاعدة عامة . وفى نفس الوقت فان لمصر حق الاستفادة بتقديم دعم الانتاج الزراعى فى عدة صور (لمكافحة الآفات وللأبحاث والتدريب والبنية الأساسية...)

ولسوف تستفيد الصادارات المصرية من السلع الزراعية من التخفيضات الجمركية التى ستقوم بها الدول المستوردة، وكذا من رفع القيود غير الجمركية (الكمية)، فضلاً عن تمتعها بقدرة تنافسيه أكبر نسبياً بعد رفع الدعم للانتاج والتصدير من الدول المنافسة ومنع الاغراق.

وإذا كان من المحتمل ارتفاع أسعار المواد الغذائية التى تستوردها مصر- بسبب إلغاء الدعم تدريجيا- خاصة بالنسبة للقمح والدقيق ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن، إلا أنها - كما بينا فيما سبق - سيكون لها الحق فى الحصول على مساعدات مالية وتمويل ميسر لزيادة الانتاجية الزراعية والبنية الأساسية للزراعة لمدة ٦ سنوات ، فضلاً عن المساعدات الغذائية فى شكل منح. والأهم فى هذا الصدد هو أن هذه المنح والمساعدات غير مرتبطة بالاستيراد من الدولة المانحة .

ثالثا : بالنسبة لإتفاق الخدمات :

وفقا لما ذكرنا سلفا حول هذا الاتفاق - الذى يعد موضوعاً جديداً فى الجات - فان الدول تقدم جداولاً - تلتزم بها - بالقطاعات التى ستقوم بتحريرها ويفتح اسواقها فيها لموردى الخدمات الأجانب ... ولقد قدمت مصر هذا الجدول بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب الشأن والخبراء والمتخصصين فى مصر حتى لا يؤدى تحرير هذه القطاعات وفتحها أمام المورد الأجنبى إلى أية آثار سلبية، بل لضمان أن يؤدى ذلك إلى تحقيق فائدة للاقتصاد القومى ، بحيث اقتصرت هذه القائمة على القطاعات التى تحتاج إلى الخبرة والتكنولوچيا الأجنبية و/أو تلك القادرة على المنافسة. ولعل أهم القطاعات التى شملتها هذه القائمة هى : الخدمات المالية (البنوك والتأمين وإعادة التأمين)، وخدمات سوق المال، والخدمات السياحية، وخدمات النقل

البحرى ، وخدمات الانشاءات والاستثمارات الهندسية .

وفى المقابل، فان هناك فرصة أما صادرات الخدمات المصرية المتقدمة للدخول إلى الأسواق العالمية بعد تحريرها مثل فروع البنوك فى أوروبا والولايات المتحدة ، وخدمات المهنيين المصريين والأخصائيين، وخدمات الانشاءات فى الدول العربية والأفريقية. كما أن هذا الاتفاق يتيح لمصر الحصول على التقنية الجديدة ، ويفتح أمامها قنوات الاتصال ومراكز المعلومات حول أنشطة وتجارة الخدمات، كما يفسح لها المجال للاستفادة بتجارب الدول الأخرى فى هذا الصدد.

رابعا : بالنسبة لإتفاق الوقاية :

تستفيد مصر – كدولة نامية – من سماح الاتفاق لها باتخاذ إجراءات لحماية صناعات محلية معينة من أية زيادة مفاجئة فى الواردات المنافسة لها والتى قد تهدد أو تشكل خطراً وضرراً جسيما بهذه الصناعات . وأجاز الاتفاق لمصر كدولة نامية استمرار هذه الحماية لفترة تصل إلى ٤ – ٨ سنوات كما أبدينا فيما سبق.

كما تستفيد – فى نطاق هذا الاتفاق – من اعفاء صادراتها من الاجراءات الوقائية ضدها متى كانت لا تجاوز ٣ ٪ من واردات الدولة التى تتخذ إجراءات الوقاية الحمائية .

خامسا : بالنسبة لإتفاق الدعم والتعويض :

طالما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار سنوياً، فلا يجوز اتخاذ أية اجراءات تعويضية (مثل الرسوم الاضافية) من جانب الدولة المستوردة فى مواجهة الصادرات المصرية .

سادسا : بالنسبة للإتفاق حقوق الملكية الفكرية :

ينبع هذا الاتفاق الجديد من الاتفاقيات التى كانت موجودة قبله (مثل برن وباريس وواشنطن) كما ذكرنا. ومن ثم فقد أنتقلت الالتزامات الموجودة فيها إلى الاتفاق الجديد بعد وضع الضمانات الكفيلة بتحقيق حماية فعاله لهذه الحقوق ، وضمان المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية .

وضمان حقوق الملكية الفكرية المصرية أمر تستفيد منه فى المجال العربى ودول

المبجر. أما عن التزامات مصر، فهى كدولة نامية تتمتع بتأجيلها لفترة خمس سنوات بالنسبة لحق المؤلف وما يرتبط به من حقوق ، وعشر سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع.

ويلاحظ بالنسبة لبراءات الاختراعات الكيميائية فى الأدوية أن الأدوية الاساسية (وعددها ٢٧٥ دواء) طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية .W.H.O ستصبح جميعها مع نهاية مدة العشر سنوات من الملك العام، ومن ثم فلا يوجد أى التزام بمنحها براءة اختراع .. أما بالنسبة للأدوية الجديدة بعد سريان الاتفاق فلن تحصل على الحماية فى مصر إلا بعد مدة العشر سنوات (أى بعد سنة ٢٠٠٥) وللفترة المكملة فقط لمدة الحماية بدءاً من تاريخ تسجيلها.

ولقد أجاز الاتفاق للأعضاء – إنطلاقا من التسليم بحقهم فى حماية الصحة العامة – فرض نظام لضبط أسعار الدواء ، والحق فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى بانتاج الدواء فيما لو تعسف صاحب البراءة فى استخدام حقوقه أو مارس اجراءات غير تنافسية .. وهى حقوقو تتمتع بها مصر بعد السنوات العشر فى الأدوية الجديدة بالنسبة للمدة المتبقية لها من الحماية قبل أن تصبح ملكا عاماً .

سابعا : بالنسبة لتسوية المنازعات :

أصبح المجال مفتوحاً أمام مصر – فى حالة مخالفة أية دولة لمبادىء وأحكام هذه الاتفاقات – التقدم بشكواها ضدها فيما لو عوقت الطريق أمام الصادرات المصرية، أو لجأت لدعم أو إغراق السلع الواردة إليها، أو غير ذلك مما قد يعترض التجارة الخارجية بما فيه التمييز لسلع دول أخرى فى مواجهة السلع المصرية. ومن حق مصر طلب تعيين خبير من الدول النامية فى لجنة المحكمين التى تفصل فى النزاع. ويثبت لها هذا الحق حتىّ أمام الدول المتقدمة دون أن يكون لدرجة القوة الاقتصادية أى تأثير على قرار اللجنة الواجب النفاذ فور صدوره.

ولا شك فى أن هذا السبيل يمثل ميزة جوهرية للتجارة الخارجية المصرية تكفل لها الحماية والمنافسة العادلة. وهو ما تفتقده الدول خارج هذا النظام الجديد.

* * * *

ومن واقع هذا الاستعراض الموجز، يتضح أن هناك مزايا ستحصل عليها مصر على قدم المساواة مع باقى الدول الأعضاء سواء كانت متقدمة أو نامية تتمثل فى فتح الأسواق أمامها دون تمييز، وتحقيق المنافسة الحرة وإلغاء عوائق التجارة، ومنع الدعم والاغراق. كما أن هناك مزايا أخرى ترجع إلى وضعها كدولة نامية، وتسمح لها بخفض وتأجيل التزاماتها لفترات مقبلة أو التدرج فى الالتزام بها . وكذلك ، فقد راعت هذه الاتفاقات أوضاع الدول النامية أيضا حينما سمحت لها – ولو مؤقتا – ببعض إجراءات الحماية فى حالات محددة، وبالدعم فى مجالات معينة. بل وقررت لها تعويضات فى حالة خاصة (ارتفاع أسعار المواد الغذائية) فى صورة مساعدات ومنح وتسهيلات.

* ولكن لا يمكن إغفال بعض الجوانب السلبية الناجمة عن هذه الاتفاقات ، وأهمها مايلى:

أولا : تآكل الأفضليات :

استهدفت الجات إلغاء التمييز بين كل الدول الأعضاء فى تجارتهم البينية، وبحيث تستفيد كل دولة عضو بذات المزايا التفضيلية الممنوحة لأى عضو أخر (معاملة الدولة الأولى بالرعاية) فى تجارتها الخارجية.

وبناء على ذلك – وبعد اتفاقات أوروجواى – ستفقد مصر ميزة تنافسية فى مواجهة باقى الدول الأعضاء بالنسبة لصادراتها إلى الدول التى كانت قد ابرمت معها إتفاقيات تفضيلية لهذه الصادرات تكفل لها معاملة مميزة عن باقى الدول . إذ أصبح لباقى الدول الأعضاء الحق فى الحصول على ذات المزايا التفضيلية وإلا تعرضت الدولة المانحة لتلك المزايا للمساطة فى حالة امتناعها عن ذلك، حيث ستكون قد أخلت بمبدأ حرية التجارة الدولية دون تمييز بين الدول الأعضاء.

ولما كانت مصر ترتبط باتفاقيات مزايا تفضيلية مع بعض الدول الأخرى والتكتلات الاقليمية، فان هذه الأفضليات سوف تتآكل بمعنى أنها ستصبح غير ذات فائدة نظراً لاستفادة باقى الدول الأعضاء بذات المزايا مع الدولة العضو الذى منحها (مثال : مزايا اتفاقية لومى مع دول المجموعة الأوروبية، واتفاقية مصر مع دول هذه المجموعة ضمن سياستها تجاه دول حوض البحر المتوسط ، واتفاقية النظام المعمم .G.S.P مع دول منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية) .

وتتمثل الأفضليات المتاكلة فى تخفيضات وإعفاءات جمركية ومساعدات مالية وفنية ... وبهذا الوضع تفقد مصر ميزة تنافسية كبيرة كانت تتمتع بها نتيجة لهذه الأفضليات .

ويمكن لمصر طرح ذلك أمام لجنة الأفضليات التجارية فى الانكتاد – مع غيرها من الدول النامية – لزيادة حد التخفيضات الممنوحه لها ، وزيادة السلع التى تتمتع بالتخفيض أو الأعفاء الجمركى .

ثانيا : زيادة الأعباء على الميزان التجارى المصرى :

تفرض الالتزامات المترتبة على اتفاقات أوروجواى على مصر خفض رسومها الجمركية فى مجال السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪ (خاصة على الخضروات والفاكهة) خلال عشر سنوات ، وفتح باب الاستيراد أمام السلع المحظورة (مثل الثلاجات المجمدة) بنسبة ٣ ٪ ترتفـــع إلى ٥ ٪ (خلال ٥ سنوات) من حجم الاستهلاك السنوى المحلى . كما أن مقتضيات رفع الدعم عن الواردات الزراعية إلى مصر سيؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية مابين ١٠–٢٥٪ سنوياً حتى عام ٢٠٠٠ .

ولقد قدر البعض [٢٠] جملة هذه الأعباء حتى سنة ٢٠٠٠ بمقدار يتراوح بين ١٦٠–٢٠٠ مليون دولار، بمراعاة أن مصر قد خفضت رسومها الجمركية بالفعل ١٠ ٪ فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ولا يتبقى سوى نسبة ١٤٪ للتخفيض .

ولقد بينا فيما سبق، أن زيادة هذه الواردات بعد رفع الحظر ستقترن بارتفاع الحصيلة الضريبية المتأتية منها (جمارك ومبيعات) ، وهو مايقلل لحد كبير من هذا الأثر السلبى ومن التكلفة المطروحة. كما أن نجاح مصر فى زيادة صادراتها بعد خفض التعريفة الجمركية والغاء القيود غير الكمية سيساهم بدوره فى الحد من الخلل فى الميزان التجارى الناتج عن زيادة الواردات .

أما عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة، فلقد ذكرنا ما أنتهت اليه الاتفاقات من إقرار مبدأ التعويض بالمساعدات والمنح للدول النامية المتضررة من رفع الدعم على هذه السلع. وهذا بدوره يخفف إلى حد كبير من هذه الآثار .

وكما قلنا، فان التقييم الحقيقى للآثار ، لا يمكن أن يتم بالنظر إلى جانب واحد أو قطاع

بعينه، وانما يتعين أن يتم بالنظر إلى محصلة النظام كله من مختلف الجوانب وبما يشمل كل القطاعات .

ثالثا : نظرية المزايا :

قد يطرح القول بأن المزايا الممنوحة للدول النامية – بما فيها مصر – نظرية فحسب ، ولكن فى العمل والتطبيق لن توجد مزايا حقيقية، وبالتحديد فيما يتعلق بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية الأعضاء بعد إلغاء القيود غير الجمركية وتخفيض التعريفة الجمركية.

إذ أن قدره صادرات الدول النامية التنافسية مع المنتجات المحلية فى الدول المتقدمة ضعيفة للغاية ، فهى منافسة محسومة سلفاً لصالح الدول المتقدمة حتى بعد إلغاء القيود الكمية وغير الجمركية. كما أن خفض التعريفة الجمركية الحالية على السلع الزراعية بالذات فى الدول المتقدمة لن يسفر عن تغير الأوضاع (٣٦٪ خلال ٦ سنوات على السلع الزراعية) لأن بعض هذه الدول تصل الضريبة الجمركية فيها إلى ٢٠٠ – ٥٠٠ ٪ على الواردات الزراعية وفضلا عن ذلك فان دخول اليابان والنمور الأسيوية لهذه الأسواق يصعب إلى درجة كبيرة من منافسة الدول النامية لها .

ونحن نرى أن هذه الأوضاع فى الأصل سابقة على اتفاقات أوروجواى، بمعنى أنها ليست نتيجة مترتبة على هذه الاتفاقات حتى يمكن أن نعزو تلك الاثار السلبية إليها، خاصة فيما يتعلق بقدرة صادرات الدول النامية على منافسة الصادرات الأسيوية المتقدمة أو منافسة منتجات الدول المتقدمة المحلية . ومن البديهيات أن الدول عليها الاعتماد فى التصدير على ما تملكه من ميزات نسبية تفتح أبواب المنافسة أمامها فى السوق العالمى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلماذا التركيز على أسواق الدول المتقدمة دون التعرض للتصدير لأسواق الدول النامية والأقل نمواً خاصة الأكثر قرباً جغرافياً ؟!

وأخيرا .. فان للدول النامية الحق فى طلب مراجعة التعريفات الجمركية المبالغ فيها نتيجة لاجراءات حمائية دون مبررات تقتضيها .

ومع ذلك كله ، فانه لا يسعنا إلا أن نسلم بأن الدول المتقدمة ستستفيد بدرجة أكبر من

هذه الاتفاقات، بيد أن مرد هذه الاستفادة هو طبيعة بنيانها الاقتصادى ، وليس هذه الاتفاقات. كما أن الأسواق الجديدة التى ستفتحها أمامها هذه الاتفاقات ليست هى أسواق الدول النامية بقدر ماتقصد أن تنفذ إلى الأسواق المغلقة فى اليابان وجنوب شرقى آسيا (النمور الأسيوية) ومن بعدها الصين .

رابعا : تراجع الإنتاج المحلى :

قد يطرح كاثر سلبى لهذا الانفتاح التجارى ، تراجع الاستثمارات فى الداخل، وتوجهها إلى الادخار أو المضاربة، نتيجة لكون الانتاج المحلى الناشىء سيتعرض لمنافسة شديدة فى الداخل من السلع المستوردة ذات الجودة العالية والسعر المناسب نسبياً. وهو ما يفتح الباب على مصراعيه لضغوط تضخمية كبيرة قد يصعب الحد منها .

* وهنا يتعين علينا التوقف قليلاً ، والتعامل مع هذا الطرح بدقة وانتباه :

- أذ أن هذه الاتفاقات تكفل للدول الحق فى اتخاذ اجراءات وقائية تجاه الواردات متى زادت زيادة مفاجئة فى إطار تخطيطى أو هددت الصناعات المحلية.
- كما أن تضافر السياسات المحلية الخاصة بسعر الفائدة على الائتمان وعلى المدخرات والسياسة المالية، وسياسة الانتاج والاستثمار، فى اطار تخطيطى متكامل يضمن وضوح الرؤية للمنتج المحلى بشكل يقلل كثيراً من مخاوفه.
- وكذلك فان توفير الامكانات التكنولوچية والمادية والخبرات للمنتج سوف تمكنه من الوصول إلى انتاج منافس وبأسعار مقبولة .
- أن مصر كدولة نامية تتمتع بفترة سماع لتنفيذ التزاماتها فى هذه الاتفاقات، ويمكن خلالها بناء قاعدة انتاجية قوية قبل اكتمال رفع القيود. وهذه الفترة تمثل فرصة متاحة للمنتج يدعم فيها انتاجه ويطوره فى ظل مناخ استثمارى ملائم توفره له الدولة، بما يمكنه من الصمود أمام المنافسة الخارجية وللحد كثيراً من آثارها ونطاقها.

خاتمة وتوصيات

مما لا شك فيه أن النظام التجارى الجديد بعد جولة أوروجواى يمثل تحدياً كبيراً للاقتصاد الوطنى للأرتقاء إلى مستوى المنافسة على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية .

وفى الحقيقة أن المنافسة ستكون ضارية، وفى ملعب مفتوح، جردت فيه جميع الدول من أسلحتها فى الدعم أو الحماية أو التمييز. ولم يبق لأى منها سوى قدرتها الذاتية ومكاناتها الخاصة التى تخوض بها هذه المنافسة.

ولكن – وبصراحة – فان بداية السباق ليست متكافئة. ونعنى بذلك اختلاف قوة المتسابقين : فمنهم القوى ومنهم الضعيف، ومنهم الناشىء ومنهم المحترف. ولكن المفاجئات هنا غير متوقعة.

وعلى الرغم من ذلك كله، وطالما أنه لا مناص من خوض السباق، فان هناك مساحات مازالت قائمة فى ظل النظام التجارى الجديد يمكن من خلال استغلالها تحقيق أفضل النتائج .

إذ أننا نتفق تماما مع المقولة المطروحة بعدم كفاية فترات تأجيل الالتزامات بالنسبة للدول النامية الأعضاء لتحقيق التكافؤ فى المنافسة المطلوبة، وهى الدول التى استشرت فيها المعوقات لفترات طويلة وتحاول التخلص منها فى ظل نظام دولى يحاول أن يبدو فى صورة المتعاون الذى يمد يد المساعدة، ولكنها فى الحقيقة ليست إلا شكل ظاهرى غير مؤثر. والنتيجة المستفادة من هذا الواقع هى ضرورة الاعتماد على الذات من جهة، وضرورة تكاتف أصحاب المصلحة من جهة أخرى .

١- وطالما أن النظام التجارى الجديد، قد أعتد بترتيبات التجارة الاقليمية وسمح لها ببعض الاستثناءات خاصة فيما يتعلق بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية بقصره على أطراف هذا التكتل . كما سمح بمناطق التجارة الحرة التى تتيح لأعضائها التمسك بسياساتهم التجارية الخارجية فى مواجهة الدول غير الأعضاء فى هذه المناطق . لذلك فاننا نرى أن مصر عليها المسارعة بالانضمام لأحد هذه الترتيبات الاقليمية القائمة أو إنشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجارية حرة مع مجموعة من الدول المجاورة ذات الأوضاع المشابهة والتى يمكن لتجمعها

معاً تلافى الآثار السلبية لاتفاقات أوروجواى . ولعل فى اتجاه مصر لمجموعة اتحاد المغرب العربى خطوة على هذا الطريق .

٢- من الواضح ، أن دور القطاع الخاص فى ظل هذه الاتفاقات قد أكتسب أهمية فائقة، ويقع على كاهله حالياً واجب وطنى لتحقيق صالح الاقتصاد القومى ، بل وليدافع عن وجوده ذاته فى مواجهة المنافسة الحادة والمفتوحة التى سيواجهها . ولن تحسم لصالحة إلا تبعا لمدى قدرته الذاتية على الابتكار والعطاء والمنافسة والجودة الشاملة بشكل دائب ودائم (٢١).

٣- أهمية رقابة الدولة على سير التجارة الدولية وفقا للقواعد المتفق عليها لمنع الاغراق والدعم وأشكال الحماية الظاهرة والمستترة (التى بدأت تظهر تحت مسمى حماية البيئة أو التغليف والعنوان أو معايير العمالة وغيرها)

٤ - أهمية دور الدولة فى تذليل المعوقات الداخلية التشريعية والادارية والمادية أمام الاستثمارات الوطنى الموجه للانتاج ، وتعبئة المدخرات المحلية لتمويله ودعمه فى مناقسته بل وحمايته فى الاطار المسوح به كطريق للحد من الواردات فى البداية ، ثم للتصدير إن أمكن بعد ذلك .

٥ - توفير شبكة معلومات متكاملة وقوية لمد المصدرين بكافة ما يحتاجونه من بيانات عن الأسواق الخارجية، وحركة التجارة الدولية وتوجهاتها، وما يستجد فيها، بما فى ذلك كافة البيانات عن الأنشطة المعاونة لعملية التصدير مثل خدمات النقل ورسومه، والتعريفات الجمركية فى الدول المستوردة ..... الخ.

٦ - التركيز على صادرات الخدمات نظراً لتعاظم أهميتها بشكل متزايد حيث وصل حجم تجارة الخدمات إلى حوالى ٢٠ ٪ من حجم التجارة العالمى. وفى تصورنا أن لمصر ميزة نسبية متقدمة فى بعض مجالات هذه التجارة كما بينا فيما سبق .

٧ - ضرورة الاسراع فى الاستفادة من فترات تأجيل الالتزامات بتطوير الهياكل الاقتصادية وتأهيلها للمنافسة.

٨ - لعل أبرز القطاعات التى ستتأثر بهذه الاتفاقات هو القطاع الزراعى من الواردات إلى مصر(السلع الغذائية)، ولا يعقل أن مصر غير قادرة على توفير احتياجاتها بأسلوب

اقتصادى عبر حدودها الجنوبية بالذات حيث تتوفر الموارد الطبيعية بما يخدم الطرفين، ويجعل المنافسة الخارجية وزيادة أسعار الواردات منها غير ذات أهمية ، بل ويمكن الطرفين من ميزات نسبية لتصديرها إلى الخارج بشكل منافس إلى حد كبير ٠ وهذه الاعتبارات الأساسية التى تتزايد أهميتها بعد هذه الاتفاقات نأمل أن يتفهمها الطرف الأخر ليصعد بها فوق المشاكل القائمة٠ ونرى أن مصر – كبداية – عليها توفير كافة احتياجات الاستثمار فى الزراعة مع منح الطرف الأخر نصيب عادل فى المقابل تحت أى نظام يرتضيه للمشاركة ويضمن حقوق الطرفين ويحقق مصالحهما٠

٩ – أننا لا يسعنا إلا أن نحيى المفاوض المصرى فى هذه الجولة على جهوده الدائبة المخلصة كنموذج وطنى رائع، ونطالب بدعمه واستمراره فى متابعة مفاوضات ومشاورات الجولات المقبلة منتهجا ذات الأسلوب الذى اتبعه فى اتفاق الخدمات بالتشاور مع الخبراء والمتخصصين ونوى المصلحة فى الداخل فجاء الاتفاق نموذجاً محققاً لصالح الاقتصاد المصرى٠

١٠– ضرورة تطوير الانتاج المصرى على أساس الجودة الشاملة سواء منه الموجه للداخل أو الموجه للخارج والالتزام بالمواصفات والمقاييس والشروط المعيارية المتفق عليها٠ وتبرز أهمية ذلك فى أن هذا التطوير بهذه الصورة هو وحده الذى يضمن تحقيق نتائج ايجابية من هذه الاتفاقات ٠

١١– اصلاح هيكل الصادرات من خلال إصلاح هيكل الانتاج بما يتلائم مع احتياجات السوقين المحلى والعالمى لزيادة معدلات التصدير وخفض معدلات الاستيراد٠ وهو ما يرتب توازن الميزان التجارى ٠

١٢– التركيز على انتاج السلع الوسيطة والاستثمارية الممكنة لإحلال الواردات منها، والتى تمثل وحدها حوالى ٦٧٪ من جملة الواردات فى عام ١٩٩٤/٩٣٠

(الاشارات الهامشية)

١- جامعة الدول العربية : (التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية)٠ الأمانة العامة – ادارة الشئون الاقتصادية ، بدون تاريخ ، ص ٤ ومابعدها ٠

2- GATT: GATT What it is- what it does" . Centre William Rappard Geneva, Switzerland,1992.

٣- حول مبدأ اليقين ، راجع تفصيلا :

أ.د. السيد عبد المولى : (المالية العامة – دراسة للاقتصاد العام)٠ دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٠٦٠

أ٠د٠ عاطف صدقى : (مبادىء المالية العامة). الجزء الأول، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ٣٠٣٠

٤ – الاتفاق العام للتعريفات والتجارة، المادة رقم ١٢ ٠

5- G.S.P. = Generalized System of Preferences

٦- احتسب الاتحاد الأوروبى (السوق الأوروبية EC) كعضو واحد فى هذه الترتيبات ٠

٧ – كان من المقرر أن تنتهى هذه الجولة فى ديسمبر ١٩٩٠، ولكنها بسبب الخلافات لم تنته إلا فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣٠

٨ – د٠ ماجدة شاهين : (حديث حول تأثيرات الجات على الاقتصاد المصرى)٠ الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٩٤٦٧، السنة ١١٩ ، ١٩٩٤/١٢/٢٧ ، ص ١٧

9- Financial Times, several Issues.

10- The Exonomist, Dec. the 10th,1993.

١١- وزارة الاقتصاد – التمثيل التجارى : (تقرير بشأن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة [الجات] وجولة اوروجواى وموقف مصر منها) . ادارة الجات والانكتاد والمجالس السلعية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤، ص ٨ ٠

١٢- د. ماجدة شاهين ، المرجع السابق، ص ١٧ ، وزارة الاقتصاد، المرجع السابق، ص ٩

ومابعدها .

١٣- البنك الأهلى المصرى : (النشرة الاقتصادية - اقرار اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية) العدد الأول - المجلد السابع والأربعون ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧ ومابعدها .

١٤- البنك الأهلى ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

١٥- وزارة الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

١٦- د. ماجدة شاهين ، المرجع السابق، العدد ٣٩٤٧٤ - السنة ١١٩ ، القاهرة، ١٩٩٥/١/٣، ص ١٥ .

١٧ - سمى كذلك لأنه فى هذا التاريخ تكون قد انقضت نصف المدة المقررة للجولة، حيث كان مقدراً لها الانتهاء فى ديسمبر ١٩٩٠ .

١٨- وزارة الاقتصاد، المرجع السابق ، ص ٢٢ ومابعدها .

١٩- د. ماجدة شاهين ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

٢٠-٢١ . ماجدة شاهين ، المرجع السابق مباشرة ، ص ١٧